

لهم علاقة بحمل السلاح ولكن الباب ترك مفتوحاً أمام مشاركة مثل هؤلاء من وراء الكواليس، بشكل غير رسمي. (الوطن، ٢/٤/١٩٨٦).

ولكي يتم القبول بتشكيل الوفد على هذا النحو، ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية ان تصدر بياناً يشمل على الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨، وقف العمل المسلح، رفض اداة الارهاب، الاعتراف بدولة اسرائيل. وفي ما يخص بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨، ففي حين ان اعتراف م.ت.ف. بهما لا يلزم الادارة الاميركية واسرائيل بالاعتراف بم.ت.ف. أو بحق تقرير المصير، وانما هو بطاقة دخول الى المؤتمر الدولي، الذي لن يتبع بصفة هيئة محكمة.. وبالتالي لن يحظى بصلاحيه اتخاذ قرارات (المصدر نفسه): فان واشنطن تعول عليه كثيراً، وبدونه يصعب، في مثل هذه الظروف، تخيل كيف يمكن للملك حسين ان يقدم نفسه كمفاوض. كامل الاهلية (المصدر نفسه، ١٩٨٦/١/٢٦: نقلاً عن لوفيفارو). وفي معرض توضيح مسألة الاعتراف، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريمان: «يجب ان لا يكون هناك اي التباس، حول القرار ٢٤٢، فهو يتعلق بمسألة السلام مقابل الارض، وهي الصيغة الدولية المقبولة من اجل حل الاوضاع الناتجة عن نزاع ١٩٦٧. ونحن نعتقد بأن القبول الواضح للقرار ٢٤٢ كأساس لمفاوضات السلام في الشرق الاوسط هو شرط ضروري سبق، لمشاركة أي طرف، في المفاوضات» (الوطن، ٢/١١/١٩٨٦).

كذلك نسبت صحيفة «جوردان تايمز»، الاردنية إلى مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية قوله ان واشنطن عرضت على م.ت.ف. عقد لقاء تحضيري اميركي - اردني - فلسطيني - اسرائيلي من اجل الانطلاق على شروط واجراءات عقد المؤتمر الدولي، وبعد ذلك تتم دعوة م.ت.ف. إلى المشاركة، في جلسة وحيدة، في المؤتمر، مقابل اعترافها بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨، على ان يشارك في الجلسات الأخرى فلسطينيون ليسوا من م.ت.ف. ونقلت الصحيفة عن المسؤول الاميركي قوله انه اذا أمكن اقتناع عرفات بالانتظار حتى

المرحلة الثانية لمفاوضات التسوية، فان مؤتمراً برئيساً يمكن ان يُنزع في عقده. وفي حين عقّب ناطق باسم الخارجية الاميركية (لم يرد اسمه في المصدر المعتمد) على هذه المعلومات بانها مزيج من الحقيقة والخيال.. ذكرت «جوردان تايمز» ان الشروط الاميركية هذه رفضت من قبل م.ت.ف. لأن ادارة الرئيس ريغان لم تقبل بحق تقرير المصير للفلسطينيين (انقرناشيونال هيرالد قريبون و الشرق الاوسط، ١٩٨٦/١/٢١). وان الشروط بعد ذاتها. تشكل «اهانة للشعب الفلسطيني» لأن القرار ٢٤٢، وحده، لم يقدم... إلى الفلسطينيين شيئاً، (موسى مزاري، تايمز، ٢/٢٥/١٩٨٦).

وفي اقتناء محادثات عمان بين الملك حسين وباسم عرفات التي انتظر الجميع ان تكون حاسمة بسبب تعدد التصريحات المسؤولة التي عززت ذلك الانطباع، ذكرت مصادر مختلفة ان قيادة م.ت.ف. ردت على الشروط الاميركية بشروط فلسطينية مضادة نقلت إلى واشنطن في شكل ثلاث صيغ ولكن مؤداها، عموماً، يتمحور حول ضرورة قبول الادارة الاميركية بحق تقرير المصير، ويأتي مطلب م.ت.ف. هذا انطلاقاً من الالتماع بأنه «اذا لم يقبل الاميركيون بهذا الحق، فما هي الفائدة التي يمكن ان تجني من مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر الدولي ضمن وفد اردني - فلسطيني مشترك يذهب للبحث في مشكلة 'لاجئين' وليس في القضية الفلسطينية.. و، اذا كان الوفد المشترك برئاسة الاردن - كما طالب الاميركيون بذلك - فكيف سيتسنى للفلسطينيين، حينئذ، ان يكونوا شركاءاً بمفاوضاً متساوياً» (ميدل إيست انقرناشيونال، ١٩٨٦/٢/٧).

ومع ان الناطق الرسمي باسم الخارجية الاميركية، تشارلز ريمان، أعلن ان الحقوق الفلسطينية «كانت احدى المسائل الرئيسية التي نوقشت خلال محادثات عمان» (الوطن، ١٩٨٦/٢/١١)، الا انه نفى ان تكون الولايات المتحدة نقلت من م.ت.ف. الصيغ آنفة الذكر، رافضاً الدخول في أي تفاصيل بخصوصها. وعقّب بأن «بعد تقرير المصير، حسب استخدامه